# التعهّد بالحفاظ على القطاع الصحي كي يتمكّن بدوره من الإعتناء بالجميع

رولى راشد

لم يعد كسب الرهان على صمود القطاع الصحي الإستشفائي في لبنان مجرّد شعار يجدر التغنّي به خلال مواجهة النكبات والحروب التي ليس لها خاتمة، لا بل اضحى انجازاً ليس بمتناول اي مجتمع آخر في اي بلد حتى المتطوّر، عانى ما عاناه ويعيشه هذا البلد.

صحيح ان تعدد الصدمات وتراكم الازمات واشتدادها الى حدّ الخناق على المجتمع قد يولّدان احياناً عنفوان الصمود بوحي من نجاح التكيّف مع التجارب القاسية السابقة، مهما شحّت الموارد والمقوّمات اللازمة، الا ان قرار البقاء والإستمرار مع التسلّح بالخبرات الكفيلة في تجاوز المحن لدى العنصر البشري العامل في القطاع الصحي الذي قدم الكثير من التضحيات، يتقدم على مفهوم الواجب، رغم التوقّعات التي كانت تحذّر من انهياره.

عندما اشتدّ القصف الأسرائيلي على لبنان، وتوّسعت العمليات العسكرية في ايلول الفائت، لم يكن لدى الدولة اللبنانية العتاد الكافي للوقوف بوجه هذه الحرب. ولكن إستيعاب القطاع الصحي الإستشفائي لكل هذه النكسات القوية ووقوفه بشجاعة كعادته في الصفوف الأمامية كانا لهما الفضل الأكبر في عملية الإنقاذ وإستعادة التعافي الى البلد .

اما على صعيد إحصاء نتائج هذه الحرب، فقد عرض تقرير صادر عن البنك الدولي في ١٦ / ١١/ للأضرار الأولية واهم ما جاء فيه: «تعرّض القطاع الصحي لإنتكاسة عميقة بحيث تم تقدير الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية بنحو ٧٤ مليون دولار أميركي، اذ تأثر ٦٦ في المئة من المستشفيات و٣٦ في المئة من مراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق... وتبلغ الخسائر الاجمالية ٣٣٨ مليون دولار أميركي... كما تعطلت نسبة ٣٦ في المئة من المستشفيات والمراكز جزئياً أو كلياً، ما خفّض من توافر الخدمات الصحية.

هذه الصورة القاتمة تلاشت مع بروز آمال جديدة قاربت الأحلام بوصول عهد جديد طال انتظاره ليخرج معه لبنان من اقبية جهنّم الى العناية الفائقة وصولاً الى الشفاء والعافية والإستقرار وحتى الإزدهار.

عزّز هذا التفاؤل ما جاء في خطاب القسم لرئيس الجمهورية العماد جوزاف عون حيث لحظ في بعض عناوينه الشأن الإنساني والصحي بالتالي: «...*عهدي أن اسعى الى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لا سيما الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية*...»

وانسحب ذلك اطمئناناً بعدما قال خلال لقائه وفد من جمعية نقابات المهن الصحية في ١٢ آذار الفائت: «*إذا كنا مصممين على وضع لبنان على خارطة الدول الحديثة والمتجددة من ناحيتي السياسة والعدالة، فيجب علينا إيلاء القطاع الصحي والإستشفائي نفس مستوى العناية والتجديد*»...

واضاف: «*أن قطاعنا الطبي والإستشفائي متقدم ومتين، والأكيد ان القطاع الصحي هو من ضمن الإصلاحات المطلوبة*.»

كما جاء في البيان الوزاري لحكومة القاضي نواف سلام «حكومة الإصلاح والإنقاذ»: «...*ومن واجب الدولة التي نريدها أن تُعزز قدرات القطاع الصحي في لبنان، بما في ذلك ترميم المستشفيات الحكومية ومراكز العناية الصحية ورفع مستوى التنسيق مع القطاع الخاص والتعاون مع المنظمات الدولية وتوفير الدواء، خصوصاً للأمراض المزمنة والمُستعصية. ويترّتب على الدولة ألّا تألو جُهداً لتأمين التغطية الصحية لجميع المواطنين*....».

لم تغفل كلمة الرئيس ولا البيان الوزاري وجوب الإهتمام بالشأنين الصحي والإجتماعي للمواطنين بعدما حاكى العهد الجديد امنياتهم رافعاً سقف مطالبهم الحياتية الملّحة.

ماذا يريد اللبنانيون اليوم من العهد الجديد والحكومة الواعدة ؟

في لبنان، المواطن يريد الحصول على الطبابة والإستشفاء والدواء بكرامة اي بدون الشعور بالمهانة؛ فالصحة حق للجميع، وبالتالي، مقدمو الرعاية والطبابة والإستشفاء يريدون تأمين كلفة هذه التقديمات بما يسمح لهم بمجاراة ثورة التكنولوجيا الطبية والتشخيصية والدوائية التي سرّع تطورها الذكاء الإصطناعي.

مع إنشاء منظمة الصحة العالمية، تم الإعتراف للمرّة الاولى بالحق في الصحة، اعترافاً دولياً؛ ومع الوقت، تأكد هذا الإعتراف من خلال مسيرة كبيرة من الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية.

الحق في الصحة هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان تقرّه الشرعة العالميّة والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان وكم كبير من الدساتير الوطنية، بإعتبار أن الصحة الجسدية والعقلية ضرورية وأساسية لتمّتع جميع الأشخاص بحقوقهم الأخرى.

الهمّ الصحي كبير. ولكن الإهتمام الجدّي بهذا الملف ليس بمستحيل، مع تبنّي موقف رئيس الجمهورية بضرورة الحفاظ عليى القطاع الصحي كي يستطيع بدوره العناية بكل ابناء الوطن وردّ لبنان الى خريطة الدول المتقدمة طبياً وصحياً.